«القاعدة» السابقيْن هذَيْن مع عائلتَيْهما في الولايات المتحدة بحسب «برنامج حماية الشهود،» وأُعطيا أموالاً أو قروضًا لإعادة بناء حياتهما.

«كلُّ ما في كياني يَكْره التعذيب،» قال بليتزر، «ومن المرجَّح أنَّك ستَقْبض على الشخص الخطإ، وقد تدمِّره أو تقتله.» وفي نهاية المطاف، كما يتابع قائلاً، لا بدّ أن تكون هناك وسيلةٌ أخرى.

أَينبغي أن يُستخدم التعذيب في الولايات المتحدة؟ ولكنَّه يُستخدم هنا أصلاً!

الكزندر كوكبرن*

هذه الأصفاد المصنوعة في الولايات المتحدة هي التي استُخدمتْ في سجون أميركيّة، وفي سجن الخيام، وفي سجون أخرى

أَتَذْكرون «الدرجةَ الثالثة»؟ كانت هي الطريقةَ المألوفةَ التي استَخْدمها عددٌ كبيرٌ من دوائر الشرطة في أميركا لانتزاع الاعترافات من المشتبه بقيامهم بعمل إجراميّ. وقد تقلّصتْ هذه الممارسةُ إلى حدٍّ كبير بعد صدور «تقرير ويكرشام» عام ١٩٣١ الذي أعدَّتْه «اللَّجنةُ الوطنيَّةُ لمراقبة القانون وتطبيقه،» وفيه وجدتْ أنَّ «الدرجة الثالثة» ـ أيْ إنزالَ الألم الجسديّ والعقليّ بالمتَّهم من أجل انتزاع الاعترافات أو التصاريح ـ كانت «منتشرةً على امتداد الولايات المتحدة وضاربةً جذُورها في شيكاغو.»

تتراوح الوسائلُ التي يصفها التقريرُ «بين الضرب وأشكالٍ أقسى من التعذيب. وأمَّا الأشكال الأشيع فهي الضربُ بالقبضات أو بآلةٍ ما، ولاسيَّما بخرطوم المياه المطاطيّ، تسبِّب الألَمَ دون أن تخلِّف على الأرجح آثارًا دائمةً واضحةً للعيان... وغالبًا ما تهدِّد السلطاتُ بإلحاق الأذى الجسديّ بالمتَّهم... وذهبتْ إلى حدّ تحصيل الاعترافات بفوهة المسدَّس.» وَوَجدت الدرجةُ الثالثة، علاوةً على ذلك، أنَّ ممارسةَ الشرطة للتعذيب في الولايات المتحدة **«مذهلةٌ في طبيعتها** ومداها، ومنتهِكةٌ للتقاليد وللمؤسَّسات الأميركيّة، **ويجب ألاَّ يُسمَحَ بها.»**

وهكذا أخلتْ **الدرجةُ الثالثةُ** الطريقَ أمام «عصافير» السجن [المحترفين الواشين]، **وأمام** حِيَلٍ أخرى نمَّتْها الشرطةُ لإحكام موقفها إزاء القانون.

مازالت مسألةُ التعذيب مخيِّمةً على الأجواء منذ شهر أو نحوه، خانقةً كسحابةٍ في سماء لندن القرنِ التاسعَ عشر. تصفَّحْ مجلَّة **نيوزويك** عدد رقم ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) وسترى جوناثان آلتر يتلمَّظ بموضوع الساعة الساخن ألا وهو: أيَنْبغي على مكتب التحقيق الفدراليّ FBI أن يعذِّب العنيدين المشتبهَ بقيامهم باعتداءات ١١ أيلول، هنا، في سجن المكتب في الولايات المتحدة؟ وكانت نبرةُ آلتر فَكِهَةً إلى حدٍّ ما، كما في قوله «ألا نستطيع على الأقلّ أن نُخْضعهم لتعذيبٍ نفسيّ، كأن نُسْمعهم شرائطَ لأرانبَ تموت أو لموسيقى راپ عاليةِ الديسيبلات؟!»

ويصل آلتر، كما هو حال الأميركيِّين غالبًا حين يواجهون عملاً غيرَ مغرٍ، إلى الحلّ الأميركيّ المعتاد، وهو إحالة المهمَّة على طرف ثالث: «علينا أن نفكِّر بنقل بعضِ المشتَبهِ بهم إلى حلفائنا الذين يقلّون [عنّا] إحساسًا بالاحتشام والقرف.»

المدهش في تعليق آلتر وغيره مِنَ الذين يكتبون بالأسلوب نفسه هو ابتعادُهم عن الواقع، وكأنَّ التعذيب أمرٌ وسخ إلى حدٍّ لا يقبل الجدل، حتى ليؤْثروا تجنُّبَ إيراد أيّ معطياتٍ عنه. وكان يُفْترض أن يكون الحديثُ عن التعذيب باستهتارٍ أمرًا صعبًا، غير أنَّ آلتر يَنْجح في ذلك!

أيكون بمقدور المرء أن يَعْرف مِنْ تعليق آلتر أنَّ التعذيب غيرُ قانونيّ بحسب المواثيق الدوليَّة؟ لا، لن يَعْرف، بل سيَفْترض أنَّ آلتر

* ـ عن موقع www.workingforchange.com

يَعُدُّ هذا الأمرَ غيرَ أساسيّ. أَوَيكون بمقدور المرء أن يعرف أنَّ الولايات المتحدة دينَتْ في السنوات الأخيرة، ومن قِبل الأمم المتحدة ومنظّماتِ حقوق الإنسان مثل «هيومان رايتس واتش،» بالسماح بممارسة التعذيب في سجونٍ داخل بعض الولايات عبر أساليب تُراوح بين السجن الانفراديّ ٢٣ ساعة يوميّاً داخل علب من الإسمنت وعلى امتداد سنواتٍ بأكملها، وإخضاعِ المتّهم لصدمات كهربائيّة بقوّة ٥٠ ألف ڤولت تأتيه من حزامٍ يُجْبَرُ على ارتدائه؟!

يعبِّر آلتر عن إيثاره استخدامَ «مخدِّرات الحقيقة،» وهو حماسٌ تُشاطره إيّاه البحريّةُ الأميركيّةُ بعد الحرب على هتلر، حين حذا ضُبّاطُ مخابراتها حذْوَ الدكتور كورت پلوتنر في بحثه عن «مخدِّرات الحقيقة» truth serum في داخاو.

وكان پلوتنر قد أعطى السجناءَ اليهودَ والروسَ جرعاتٍ قويّةً من «المسكالين،» ثم راقب تصرُّفاتهم التي عبَّروا فيها عن كراهيتهم لحرّاسهم وأدْلَوْا بتصريحات اعترفوا فيها بتكوينهم النفسيّ. واستَبَقَ مكتبُ الخدمات الاستراتيجيّة OSS اهتمامَ البحريّة بتلك المخدِّرات، فطوَّرَ «مخدِّراتٍ للحقيقة» خاصّةٍ به مستندةٍ إلى كلوريد الثوريوم، وذلك في مختبراته في مستشفى سانت اليزابيث. وجُرِّب هذا المخدِّر دُون نجاحٍ على العلماء العاملين في «مشروع مانهاتن.»

إبدأْ بالتعذيب، وسيَسْهُل أن تَنْجرفَ فيه. فالتعذيب يدمِّر المعذَّب، ويُفْسِد المجتمعَ الذي يُجيزُه. ماذا عن إسرائيل التي أَمَرَتْ رسميّاً بوقف التعذيب عام ١٩٩٩؟ الحقّ أنَّ الإسرائيليِّين مازالوا يمارسون التعذيبَ. ففي تموز (يوليو) نقلتْ وكالةُ الأسوشياتد پرس وجريدةُ **بالتيمور صَنْ** اتهاماتٍ وجَّهَتها منظمةُ «بيتسالم» الإسرائيليّة المعنيّة بحقوق الإنسان إلى الشرطة الإسرائيليّة بالقيام بـ «تعذيب ضارٍ» على شبّان فلسطينيِّين لا يتجاوزون الرابعةَ عشرةَ من عمرهم ضُرِبوا بشدّة ودُفعتْ رؤوسُهم في المراحيض وهلمجرّاً. لكنَّ إسرائيل عقدتْ عقدًا فرعيّاً [مع طرفٍ ثالث] هي الأخرى. فحين انسحبتْ أخيرًا من «حزامها الأمنيّ» في جنوبيّ لبنان الذي كان يَحْكمه دُمْيتُها جيشُ لبنان الجنوبيّ، زار الصحفيّ روبرت فيسك سجنَ الخيام. وهو يبدأ تقريره في جريدة **الإندپندنت** في ٢٥ أيار (مايو) ٢٠٠٠ على النحو التالي:

«لقد غادر المعذِّبون للتوّ، لكنَّ الرعبَ استمرَّ. فثمّة العَمُودُ اذي كانوا يَجْلدون به، وقضبانُ النوافذ التي كان يُربط السجناءُ إليها عراةً طوال أيام، ويُرمى الماءُ المثلَّجُ عليهم ليلاً. وكانت هناك أيضًا أسلاكُ التوصيل الكهربائيّة الخاصّة بالدينامو الصغير ـ وهو الجهاز الذي نَقَله المحقِّقون إلى إسرائيل، والحمدُ للّه، وكان يَدْفع بالسجناء إلى أن يَزْعقوا وجعًا حين تَلْمسُ الإلكتروداتُ (الأقطابُ الكهربائيّة) أصابعَهم أو أعضاءَهم التناسليّة.

وكانت هناك الأصفادُ، التي أعطاني إيّاها أحدُ السجناء السابقين البارحة بعد الظهر. وعلى فولاذ الأصفاد كانت الكلماتُ التاليةُ محفورةً: The Peerless Handcuff Co. Springfield, Mass. Made in USA.[1] وتساءلتُ، من داخل أكثر سجون إسرائيل خزْيًا، ما إذا كان المُدَراء هناك في سپرنغفيلد في أميركا يَدْرون ماذا يَفْعلون حين باعوا هذه الأصفاد!»

إنْ بيعتْ تلك الأصفادُ هذه الأيام إلى المتعاقد الفرعيّ [الفرنسيّ، العربيّ،...] الذي يَخْتاره مكتبُ التحقيق الفدراليّ، فسيَعْلم أصحابُ الشركة على الأقلّ أنَّ لديهم جوناثان آلتر ليفسِّر «الأخلاقيّةَ الوطنيّةَ» لمبدئهم الأساسيّ.

غير أنَّ آلتر على الأقلّ ليس إلاّ مثقفَ بلاط. ولكنّ خطاب وزارة العدل الأميركيّة في الوقت الحاضر ذو نسيج أخلاقيّ «أرفع.» فمؤخّرًا قال النائبُ العام الأميركيّ جون آشكروفت [لمقدِّم البرامج التلفزيونيّ] تَدْ كوپل: «لا نريد لأحد أن يَخْضَعَ للاستجواب الذي قد يَنْتهكُ حقوقَه. وأَعْني بذلك أنّنا لا نريد أن نَنْتزعَ أيَّ نوعٍ من الاعتراف. لا نُؤْمن أنَّ الاعترافات المنتزَعَة يُمْكن الاعتمادُ عليها... ونحن لا نتورَّط في مثل هذه الممارسات. بل الحقّ أنّني لو عَلِمْتُ أنَّ... مثلَ هذه الممارسات قد تمّت ـ وليس لي عِلْمٌ بذلك أبدًا ـ فسأكون حزينًا جداً، وسأتّخذ الإجراءات اللازمة!»

١ ـ بالعربيّة: «شركة الأصفاد التي لا مثيلَ لها، سپرنغفيلد، **ولاية ماساتشوستش. صُنعتْ في** الولايات المتحدة الأميركيّة.» (م)